

برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015/2019: قراءة في الفاعلية والأداء

The economic growth consolidation program 2015/2019: read in effectiveness and performance

رزيقة مباركية¹، حسام حمزة²¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، razika_mebarkia@yahoo.com² المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، housseam.hamza@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/05/09

تاريخ القبول: 2024/06/10

تاريخ النشر: 2024/06/27

ملخص:

عمدت الجزائر إلى اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي منذ بداية الألفية بغية رفع مستوى النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية والقضاء على البطالة وتحقيق استقرار اقتصادي بما يضمن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان. تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مضامين وأهداف ونتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي، عبر تحليل المعطيات والنسب لمختلف القطاعات الحيوية المنتجة خلال الخماسي 2015/2019؛ والتي من خلالها يمكن معرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة مقارنة بالنتائج المحققة. كلمات مفتاحية: الجزائر، الإنعاش الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الخام (GDP)، توطيد النمو الاقتصادي.

Abstract:

Since the beginning of the millennium, Algeria has relied on economic recovery programs, to increase economic growth, achieve development, eradicate unemployment and achieve economic stability that's ensure the economic and social well-being of the population. The aims of this study is address the economic growth consolidation program 2015/2019. In terms of content, objectives and results by analyzing data and ratios during the five years of various productive sectors, through which the achievement of the goals can be determined against the result achieved.

Keywords: Algeria, Economic recovery, Economic envelopment, Gross Domestic Product, The economic growth consolidation.

المؤلف المرسل: رزيقة مباركية، razika_mebarkia@yahoo.com

1. مقدمة:

سواء كانت فقيرة أو غنية، متقدمة أو نامية، فإنّ كلّ دول العالم تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي من شأنه مساعدتها على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي، ولا يتأتى لها تحقيق ذلك إلّا عبر إنجاز مستويات مرضية من التنمية التي تتطلب بدورها جملة من الشروط في مقدّماتها تحقيق نسب إيجابية من النمو الاقتصادي لا تتحقّق إلّا عبر مجموعة برامج وخطط تنمويّة واقتصاديّة تصوغها الدّول في شكل سياسات عاقمة توائم إمكاناتها البشرية والاقتصاديّة والجغرافية والمالية.

كغيرها من الدّول، عملت الجزائر على تحقيق هذه الأهداف عن طريق مسار اقتصادي منذ سنة 2000 تخلّلتها برامج عدّة للإنعاش الاقتصادي، تشترك جميعها في هدف الوصول إلى نموّ اقتصادي يضمن خفض معدّل البطالة والفقر، وزيادة حصّة القطاعات المنتجة؛ كالزراعة والصناعة والمحروقات والسياحة؛ في الناتج المحلي الخام على نحو يعزّز مصادر الدّخل خارج قطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر شبه الوحيد للثروة في الجزائر.

ويلاحظ الباحث في اقتصاد الجزائر أنّ سياساتها العامة ذات الصلة تصاغ في برامج خماسيّة منذ العام 2000 بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 الذي تتالت بعده برامج الإنعاش: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005، البرنامج الخماسي للتنمية 2014/2010 وصولا إلى البرنامج الرابع بعنوان "برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2019/2015". تشترك هذه البرامج في كونها تكميليّة لبعضها البعض، إذ يصاغ كل برنامج على نحو تكميلي ومتّمم للبرنامج الذي قبله؛ من حيث المضمون والأهداف وحتى آليات التّجسيد.

في هذه الدّراسة، نتطرّق إلى البرنامج الخماسي "توطيد النمو الاقتصادي 2019/2015"، من حيث الفاعليّة والأداء، مركّزين على مضامينه وأهدافه ثمّ النتائج التي تحقّقت بعد تطبيقه اعتمادا على المعطيات التي سجّلت سنويا، ومثل البرامج التي سبقت صيغ برنامج توطيد النمو الاقتصادي ليكون تكميليا

للمشاريع والسياسات التنموية التي سبقته، ولقد وُضع له هدف بلوغ نمو اقتصادي يوازي نسبة 7% رقم يعتبر مرتفعاً مقارنة بنتائج البرنامج الذي سبقه (2014/2010).

انطلاقاً من هذا، نروم من خلال هذه الدراسة قياس مدى تحقيق البرنامج للأهداف التي حدّدت له انطلاقاً من السؤال المحوري التالي: إلى أيّ مدى نجح البرنامج الخماسي توطيد النمو الاقتصادي (2019/2015) في إنجاز الأهداف التنموية التي وضعت له؟ ومن أجل إحاطة أوسع بالموضوع سنعمل أيضاً على الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مضمون البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي (2019/2015)؟
- هل استطاعت الجزائر خفض معدّل البطالة بموجب البرنامج الجديد إذا ما قورن بالبرنامج الذي سبقه (2014/2010)؟
- هل ستحقّق القطاعات الأخرى تنوعاً اقتصادياً خارج المحروقات؟
- إلى أيّ مدى ساهم البرنامج في رفع نسبة النمو الاقتصادي؟

2. تعريف النمو الاقتصادي:

لم تختلف التعاريف الاقتصادية حول كون النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product GPD)، إلّا أن بعض النظريات والمقاربات التي قدّمها الاقتصاديون لا تطبّق على كلّ المجتمعات لأنّها تختلف من حيث الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها

في مقاله الذي قدّمه حول النمو الاقتصادي، قسم "روستو" النمو الاقتصادي إلى خمسة مراحل:

- مرحلة المجتمع التقليدي
- مرحلة الشرط المسبق للإقلاع
- مرحلة الإقلاع
- مرحلة الاندفاع نحو التّضجّع
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع (rostow, 1959)

كما يُعرّف النمو الاقتصادي على أنّه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي" (عجيمة ، عطية ناصف، و عبد الوهاب نجا، أكتوبر 2008، صفحة 77)

يمكن أن يكون النمو الاقتصادي إيجابياً، صفرياً أو سلبياً (haller, 2012, p. 66_67)

إيجابياً: حيث يكون متوسط النمو السنوي لمؤشرات الاقتصاد الكلي أعلى من متوسط النمو السكاني.

صفرياً: حيث يكون متوسط النمو السنوي لمؤشرات الاقتصاد الكلي يساوي متوسط النمو السكاني.

سلبياً: حيث يكون معدل النمو السكاني أعلى من متوسط النمو لمؤشرات الاقتصاد الكلي.

ولحساب معدل النمو الاقتصادي؛ تستخدم المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني. (عجيمة ، عطية ناصف، و عبد الوهاب نجا، أكتوبر 2008، صفحة 78)

ـ الناتج المحلي الخام (GDP):

يتكوّن الناتج المحلي الخام من مجموع الخدمات والسلع المنتجة للبيع في السوق وتشمل أيضاً الإنتاج غير التسويقي مثل خدمات الدفاع والتعليم ... التي تقدّمها الحكومة.

يقيس الناتج المحلي الخام السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك النهائي، المنتجة في بلد ما، في فترة زمنية معينة تحدّد غالباً بسنة أو أربعة أشهر. (callen) ويعتبر أحسن مؤشر لقياس درجة نمو النشاط الاقتصادي.

ـ التنمية الاقتصادية:

ينظر للتنمية على أنّها عملية متعدّدة الأبعاد (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية...)، مضمونها إحداث تغييرات هيكلية اجتماعية كاملة على أن يتوافق هذا التغيير مع رغبات واحتياجات الفرد والجماعات. (تودارو، 2006)

إذن: التنمية الاقتصادية هي مجموع التحوّلات الهيكلية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية والثقافية والاجتماعية على نطاق واسع والتي تصاحب النمو الاقتصادي والارتفاع في متوسط مستوى المعيشة. (bouzidi)

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2019/2015

استكمالا لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر منذ دخول الألفية، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي للخماسي 2019/2015 لتحقيق أهداف تنموية واقتصادية في مقدمتها تخفيض مستوى البطالة والفقر، ورفع مستوى الإنتاج الصناعي والزراعي ناهيك بمجموعة أخرى من الأهداف الفرعية. ولعل أهم هدف سطر في البرنامج هو رفع مستوى النمو في ختامه إلى نسبة 7%.

1.3. الوضعية الاقتصادية في الجزائر بانتهاء الخماسي 2014/2010:

اعتمدت الجزائر في تسيير أوضاعها الاقتصادية والتنموية على البرنامج الخماسي للتنمية الممتد في الفترة 2010_2014 والذي كان أيضا تكملة لمجموعة برامج الإنعاش الاقتصادي التي بدأت الجزائر في تطبيقها بداية الألفية، كان الهدف الأساسي من البرنامج كسابقه؛ رفع مستوى النمو وخفض مستوى البطالة وترقية القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة والخدمات المسوقة، وهي الأهداف نفسها التي سطر للبرامج التي سبقته.

الجدول(1): تطور نسبة النشاط الاقتصادي خلال الخماسي 2010_2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة تطور النشاط الاقتصادي	2,4%	2,8%	3,3%	2,8%	3,8%

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات بنك الجزائر من خلال تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2014/2010

الجدول (2): نسبة النمو حسب القطاعات الاقتصادية وإجمالي الناتج الداخلي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الناتج الداخلي	3,3%	2,4%	3,3%	2,8%	3,8%
الفلاحة	6%	10,5%	7,2%	8,8%	11,3%
الصناعة	5,9%	2,2%	5,1%	4,1%	11,7%
الخدمات المسوقة	6,9%	6,1%	6,4%	7,8%	7,9%
البناء والأشغال العمومية	6,6%	3%	9,3%	6,6%	6,8%

المحروقات	انخفاض بنسبة	انخفاض بنسبة	انخفاض بنسبة	انخفاض بنسبة	انخفاض بنسبة
	2,6%	3,2%	3,4%	5,5%	0,6%

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات بنك الجزائر من خلال تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2014/2010

الجدول (3): نسبة البطالة خلال الخماسي 2014/2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة البطالة	10%	10%	11%	9,8%	10,6%

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات بنك الجزائر من خلال تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2014/2010.

من خلال الجدولين (1) و(2) نلاحظ أن نسب تطوّر النشاط الاقتصادي خلال السنوات الخمس متقاربة، مسجلة أعلى مستوياتها خلال السنة الثالثة قبل أن تنخفض سنة 2013 حين بلغت نسبة 2,8% قبل أن تعود للارتفاع إلى 3,8% سنة 2014، وهذا راجع إلى عدّة عوامل أهمّها تأثر النشاط الاقتصادي بقطاع المحروقات؛ وبدوره يسجل نموّا عكس القطاعات الأخرى في تلك الفترة، بل سجل انخفاضا ملحوظا بنسب متفاوتة بسبب الانخيار المتواصل في أسعار النفط على المستوى الدولي.

الملاحظ أيضا أن بقيّة القطاعات كالزراعة مثلا سجلت تزايدا مقارنة بالنسبة للسنوات الأولى والسنة الأخيرة من الخماسي، إلّا أنّها عرفت انخفاضا ملحوظا سنة 2012 حيث كان النموّ بنسبة 7,2% ثم تواصل النموّ في التزايد في السنتين الأخيرتين، مع العلم أنّ قطاع الزراعة في الجزائر كان يمكن أن يسجل نموّا أكثر خلال الخماسي نظرا للإمكانيات الزراعية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر بشريا وطبيعا.

أمّا قطاعا الصناعة والخدمات المسوّقة فقد شهدا ارتفاعا طفيفا وانخفاضا متباينا بين السنوات الخمس مثل قطاع الزراعة أيضا، ويمكن القول أنّ قطاع الصناعة حقق نموّا متزايدا بين سنتي 2013 و2014 حيث ارتفعت النسبة من 4,1% إلى 11,7% وهذا راجع إلى عدّة أسباب منها ديناميكية قطاع الطاقة الذي يساهم بشكل كبير في الصناعة إضافة إلى أنواع التصنيع الأخرى كالأحذية والجلود والصناعات الغذائية والزراعية، وكذلك التعدين واستغلال المحاجر، وأيضا ارتفاع الطلب على القطاعين العام والخاص وارتفاع عدد العاملين.

في الجدول رقم (3) والذي يمثل نسبة البطالة في الجزائر خلال الخماسي 2014/2010، يلاحظ من خلال المعطيات المقدّمة وجود فشل نسبيّ في تحقيق هدف خفض نسبة البطالة، إذ استمرّت الأخيرة في المستوى نفسه خلال سنتي 2010 و 2011 ثم ارتفعت بنقطة واحدة سنة 2013 لتتخفّض إلى 9.8%، ثم عادت إلى النسبة الأولى 10.6% في السّنة الأخيرة من الخماسي.

2.3. مضمون البرنامج الخماسي توطيد النمو الاقتصادي 2019/2015:

تضمّن البرنامج الكثير من الأهداف لتحقيق نموّ اقتصاديّ سنويّ يقدر بـ 7%، ومن بين أهمّ الأهداف التي سطرّت له والتي اشتركت فيها كلّ البرامج الاقتصادية السابقة نجد:

- الحدّ من البطالة وتحسين الظروف المعيشيّة من خلال تطوير البنية التحتيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- تكملة البرامج والخطط التّنموية السابقة.
- التركيز على ضرورة التّنوع الاقتصاديّ كأولويّة وإنشاء مشاريع اقتصاديّة منتجة تساهم في رفع قيمة الصّادرات خارج قطاع المحروقات.

أمّا من حيث تقسيم الأهداف حسب القطاعات والأنشطة المنتجة فقد تضمّن البرنامج ما يلي:

(مخطط عمل الحكومة ، 2014)

1.2.3. القطاع الصّناعي:

جرى التركيز في مجال القطاع الصناعي على إيلاء الأهميّة والأولويّة للإنتاج الوطني من خلال حمايته من الأسواق غير الرسميّة وتحسين القدرة التّنافسيّة ومراقبة الجودة، وهو ما طبّق أيضا مع المواد الأوليّة والدّعم اللازم لتنميتها وينطبق بشكل خاصّ هذا الأمر على الاسمنت والفوسفات الصّلب والأسمدة والمنتجات المعدنيّة.

كما أولى اهتماما بتحديث وتطوير المؤسّسات الاقتصاديّة العموميّة وإنشاء مجموعات صناعيّة فعّالة وتنافسيّة، وتفعيل الشراكة الوطنيّة والأجنبيّة بين القطاعين العامّ والخاصّ كإجراء لتنويع القاعدة الصّناعيّة الوطنيّة مع تشجيع وتفعيل مشاريع المؤسّسات الناشئة خاصّة بالنسبة للشباب خريجي الجامعات، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات المحليّة وتطوير الشّركات المختصّة في مجال السيّارات ودعمها ومنحها الامتيازات، وهو النشاط الذي برز بقوة في تلك الفترة. (مخطط عمل الحكومة ، 2014)

2.2.3. القطاع الفلاحي والتّربية الرّيفيّة:

نظرا للنتائج الإيجابية التي حققتها السياسة الاقتصادية لبرنامج الخماسي السابق خاصة في السنة الأخيرة 2014، فقد تقرر استكمال السياسات والمشاريع الخاصة بالقطاع حيث تضمن البرنامج عدّة محاور أهمها تطوير المجال الزراعي والتنمية الريفيه، وإعادة تحديد أدوار مختلف المؤسسات العامة والخاصة المشاركة في تنفيذ برامج التنمية، إضافة إلى دعم أنشطة الصيد والزراعة المائية. (مخطط عمل الحكومة ، 2014)

3.2.3. قطاع الطاقة والمحروقات:

تضمن البرنامج عدة مخططات لدعم وتطوير وتحديد الاحتياطات من الطاقة والتفط؛ من حيث الاستكشاف والإنتاج ومن حيث شبكة النقل لمعالجة وتوزيع المحروقات. وفيما يخص الكهرباء وتنمية الطاقات المتجددة فقد تضمن البرنامج مخططا ينتج عنه خلق طاقة إنتاجية إضافية تزيد عن 6000 ميغاوات بانهاء 2017.

4.2.3. قطاع السياحة:

تضمن البرنامج ثلاثة محاور أساسية؛ باعتبار قطاع السياحة عنصر من عناصر التنسيج الاقتصادي، إذا ما تم تطبيق برامج ومخططات جادة في المجال. حيث تم التركيز على دعم الاستقبال وتنمية السياحة وأيضا الترويج للجزائر كوجهة سياحية من خلال عدّة مخططات.

اعتمادا على المعطيات والتقارير السابقة؛ الملاحظ من خلال مضمون البرنامج أنّه لا يوجد اختلاف كبير بينه وبين برامج الإنعاش الاقتصادي السابقة، حيث تتضمن نفس المحاور والأهداف، بالرغم من أنّ البرامج السابقة من حيث المضامين والأهداف لم تحقق النتائج التنموية المرجوة في بعض القطاعات، خاصة أيضا خفض مستوى البطالة والحد من الفقر إذ يعتبر تحقيق ذلك مؤشرا قويا على نجاعة ومدى تحقيق الخطط التنموية بمسارها الاقتصادي الصحيح. (مخطط عمل الحكومة ، 2014)

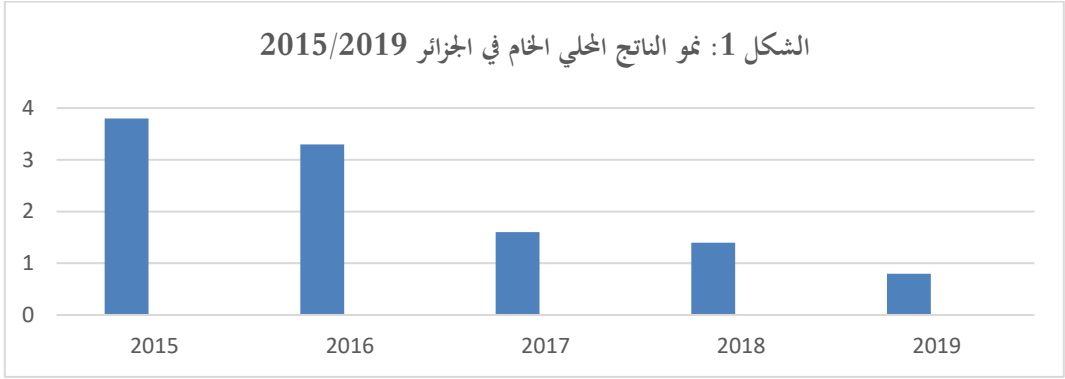
4. عرض وتحليل نتائج البرنامج حسب السنوات:

1.4. إجمالي الناتج المحلي الخام:

جدول(4): نسبة إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الخماسي 2019/2015

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	3,8%	3,3%	1,6%	1,4%	0,8%
القيمة المضافة (مليار دينار)	16519,9	17406,8	18906,6	20259	20428,3

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقارير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر- بنك الجزائر-2019/2015.



المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4)

بلغ نمو الناتج المحلي الخام نسبة 3,8% سنة 2015، دون أن يسجل تغييرا عن النسبة التي بلغها سنة 2014، ثم انخفضت النسبة إلى 3,3% سنة 2016، وهو مؤشر سلبي على أن إجمالي الناتج المحلي الخام في الجزائر سار نحو الانخفاض في السنتين الأوليتين لبدء تجسيد برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وفي سنة 2017 تفاقمت نسبة الانخفاض لتصل إلى 1,6% هذا راجع إلى التراجع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات والنّفط على في تلك السنة، باعتبار أنّ نسبة انفاق الخزينة العمومية الجزائرية من عائدات المحروقات كبيرة جدًا مقارنة بالتفقات من عائدات النشاطات الإنتاجية الأخرى، لذا فإنّ كلّ انخفاض في أسعار المحروقات سرعان ما يلمس في انخفاض نسبة إجمالي الناتج المحلي الخام.

في سنة 2018 نما الاقتصاد الجزائري بنسبة 1,4% فقط خلاف ما كان مسطرًا، وكانت تداعيات ذلك سلبية على الأهداف المسطرة في توطيد النمو الاقتصادي (2019/2015) باعتبار أنّ الناتج المحلي الخام دخل في مرحلة انكماش وليس مرحلة نموّ، وهو ما عبّرت عنه نسبة النمو سنة 2019 التي تراجعت إلى 0.8%.

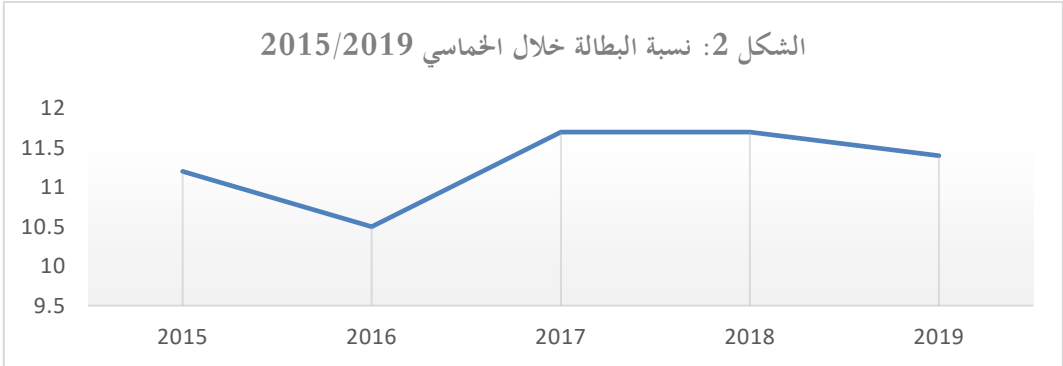
إنّ انخفاض نسبة نمو الناتج الجزائري المحلي الخام بهذه الوتيرة يعطي مؤشرًا سلبيًا أنّ المخطط التنموي في الفترة المحددة 2019/2015 لم يكن موازيا بين الإمكانيات والأهداف، كما يلاحظ عدم معالجته لاختلالات التنفيذ التي واجهتها المخططات السابقة وكانت تتطلب تعاملًا مختلفًا، وهو ما التمسناه في الاستمرار في تطبيق البرامج والمخططات نفسها، بالأهداف والمضامين عينها، مع توقّع نسبة نمو أكبر، في حين أنّ الواقع والمعطيات وتجارب المخططات كانت تثبت عكس ذلك.

2.4. البطالة:

الجدول (5): نسبة البطالة خلال الخماسي 2019/2015

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة البطالة	%11,2	%10,5	%11,7	%11,7	%11,4

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقارير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر - بنك الجزائر - 2019/2015.



المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5)

بلغت البطالة نسبة 11,2% سنة 2015 والملاحظ أنّ النسبة ارتفعت قليلا مقارنة بما تمّ تسجيله في نهاية البرنامج الخماسي السابق (2014/2010) أين بلغت النسبة 10,6%؛ وهي تقريبا نفسها التي وصلت لها سنة 2016 أين بلغت 10,5%، بعد هذا وفي السنتين التاليتين 2017 و2018 سجّلت البطالة في الجزائر ارتفاعا محسوسا لتصل 11,7%، في كلتا السنتين، لتعود وتنخفض بحوالي 0,3% في السنة التي تلتها (2019) لتصل نهاية الخماسي إلى 11,4%.

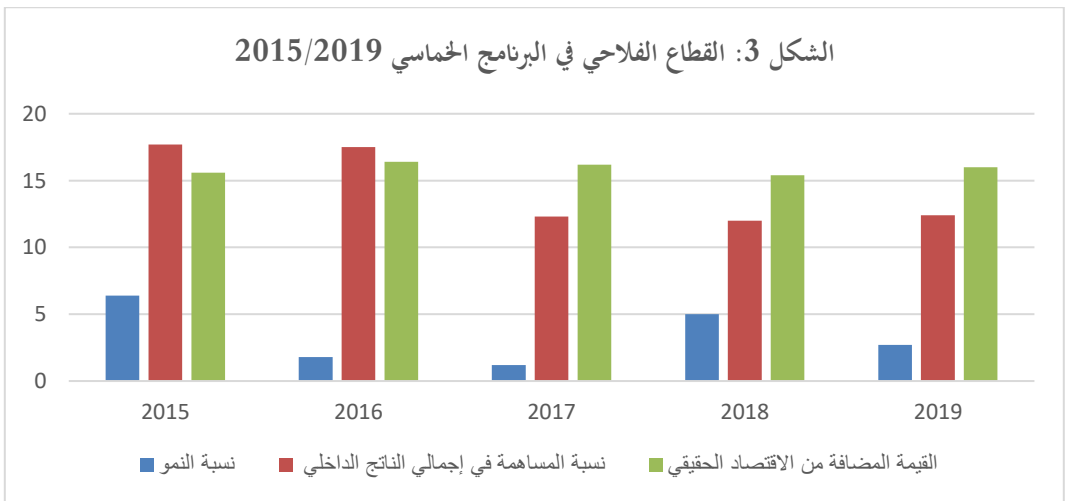
من الواضح إذاً أنّ هدف خفض معدّل البطالة في الجزائر لم يتحقّق، إذ تثبت المعطيات الإحصائية أنّ نسبة البطالة في الجزائر كانت أقلّ في نهاية الخماسي (2014/2010)، وتبيّن أرقام السنوات الأخيرة من الخماسي (2019/2015) عجز برنامج الإنعاش الاقتصادي عن الحدّ من تفاقم الظاهرة واستمرارها في الارتفاع، وهذا راجع إلى عدم اعتماد مقارنة اقتصادية مختلفة عمّا جرى تبنيّه في المخطّطات السابقة من شأنها تحفيز الاستثمار العامّ والخاصّ لخلق الثروة في شتى القطاعات المنتجة مقابل الاعتماد دائما على حلول لا تخرج عن منطق توزيع الرّبع.

3.4. قطاع الفلاحة:

الجدول رقم (6): نسبة النمو في قطاع الفلاحة خلال الخماسي 2019/2015

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النمو	%6,4	%1,8	%1,2	%5	%2,7
القيمة المضافة (مليار دينار)	1936,4	2140,3	2318,9	2426,9	2529,1
نسبة المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي	%17,5	%17,5	%12,3	%12	%12,4
القيمة المضافة من الاقتصاد الحقيقي	%15,6	%16,4	%16,2	%15,4	%16

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقارير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر - بنك الجزائر - 2019/2015.



المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (6)

في بداية الخماسي، بلغت نسبة النمو في القطاع الفلاحي 6,4%، وبمساهمة في إجمالي الناتج المحلي الخام بقيمة 17,5%، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 4,2% مقارنة بنهاية الخماسي الذي سبقه، ونسبة 15,6% كقيمة مضافة للاقتصاد الحقيقي.

ويعتبر القطاع الفلاحي قطاعا حيويًا وهامًا لزيادة الإنتاج الوطني بالنظر إلى الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في المجال الزراعي والصيد البحري... إلخ، إلا أن نسبة النمو انخفضت بشكل ملحوظ خلال سنة 2016 حيث لم تتجاوز 1,8% وهذا حسب التقارير الوطنية راجع إلى اعتماد القطاع على الأمطار الموسمية في عملية السقي خاصة الإنتاج الزراعي (الحبوب، الحمضيات، الخضر...).

في سنة 2017 تواصل انخفاض مؤشر النمو في القطاع إلى 1,2% ونسبة مساهمة في إجمالي الناتج المحلي الخام قُدرت بـ 12,3% مسجلة تراجعاً بـ 5,2% مقارنة بالسنتين السابقتين. وفي سنة 2018 ارتفعت نسبة النمو في القطاع إلى 5% لكنها لم تساهم إلا بنسبة 12% كقيمة مضافة من إجمالي الناتج المحلي الخام، لتراجع النسبة مرة أخرى سنة 2019 إلى 2,7% مع المحافظة على المستوى نفسه في مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الخام. ويبرهن هذا على أن القطاع لم يعرف نمواً إيجابياً خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال المعطيات، كما لم يحقق قيمة مضافة في الناتج المحلي الخام والاقتصاد الحقيقي الجزائري عموماً بالنظر إلى استمراره على المستوى نفسه.

4.4. قطاع البناء والأشغال العمومية:

الجدول (7): نمو قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الخماسي 2019/2015

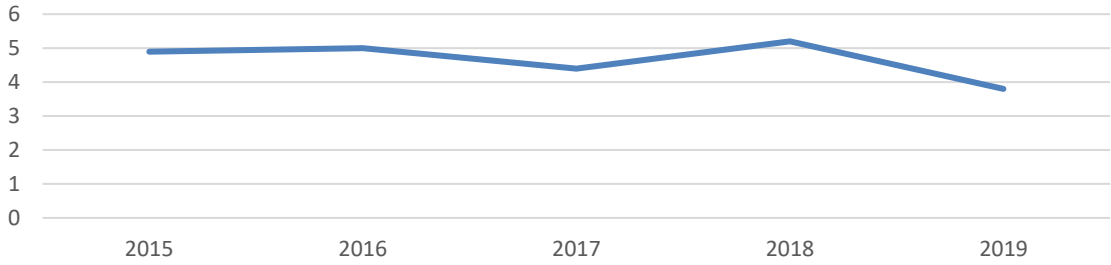
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النمو	4,9%	5%	4,4%	5,2%	3,8%
القيمة المضافة (مليار دينار)	1908,2	2069,3	2213,6	2340,5	2492
نسبة المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي	11,5%	11,9%	11,7%	11,6%	12,2%

برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2019/2015: قراءة في الفاعلية والأداء

نسبة المساهمة في الاقتصاد الحقيقي	15,4%	15,9%	15,4%		
-----------------------------------	-------	-------	-------	--	--

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقارير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر- بنك الجزائر-2019/2015.

الشكل 4: نسبة نمو قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الخماسي 2015/2019



المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (7)

انخفضت نسبة نمو القطاع بداية الخماسي إلى 4,9% مقارنة بسنة 2014 حينما بلغت 6,8% وهذا نتيجة انتهاء الورشات الكبيرة لأشغال الطريق السيار (الجزائر، 2015)، ثم ارتفعت بقيمة 0,1 لتصل إلى 5% سنة 2016 ليساهم القطاع بذلك في إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 11,9% وهي تقريبا نفس النسبة خلال سنوات الخماسي.

أما سنة 2017 فقد انخفضت قليلا إلى 4,4%، ليرتفع سنة 2018 إلى 5,2% ثم تراجع إلى نسبة 3,8% سنة 2019؛ السنة الأخيرة من الخماسي.

5.4. قطاع الخدمات المسوّقة وغير المسوّقة:

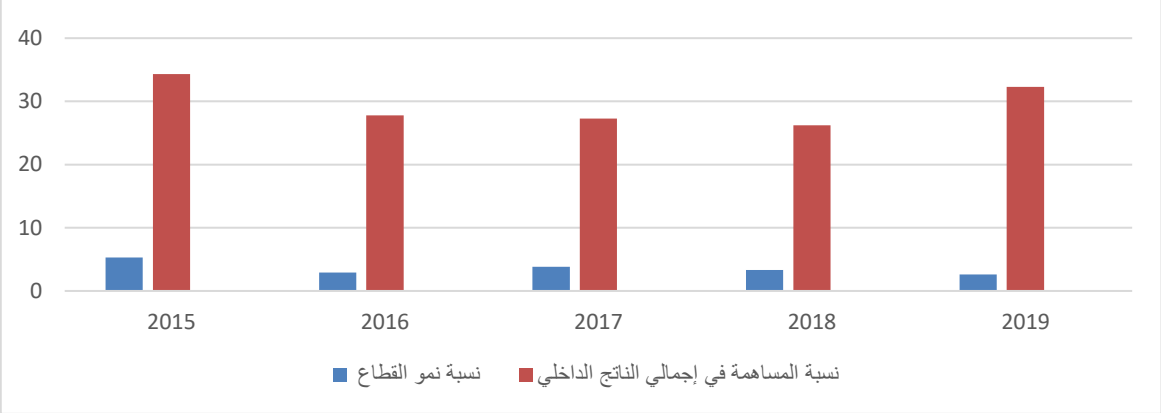
الجدول (8): نمو الخدمات المسوّقة وغير المسوّقة خلال الخماسي 2019/2015

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النمو	5,3%	2,9%	3,8%	3,3%	2,6%
القيمة المضافة (مليار دينار)	4549,9	4 837,8	5 153,9	5 305,4	8636,7

نسبة المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي	%34,3	%27,8	%27,3	%26,2	%32,3
--	-------	-------	-------	-------	-------

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات تقارير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر- بنك الجزائر-2019/2015.

الشكل 5: نمو قطاع الخدمات التسويقية وغير التسويقية خماسي 2015/2019



المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الجدول رقم (8).

انخفضت نسبة نمو قطاع الخدمات التسويقية وغير التسويقية إلى 5,3% بداية الخماسي مقارنة بنهاية الخماسي السابق حين كانت تقدر بـ 7,9%، وقد قدرت نسبة المساهمة في إجمالي الناتج المحلي الخام بـ 34,3%، حيث تعتبر هذه النسبة الأعلى في سنوات الخماسي مقارنة بالسنوات الأخرى. واصلت نسبة نمو قطاع الخدمات التسويقية وغير التسويقية في الانخفاض في السنوات الموالية إذ لم تتجاوز عتبة 2,9 سنة 2016، عادت وارتفعت نسبياً سنة 2017 لتبلغ 3,8% ثم 3,3% سنة 2018، لتختتم الخماسي بانخفاض ملحوظ بلغ 2,6% سنة 2019 وهي النسبة الأضعف لهذا القطاع في الخماسي ككل.

وكباقي القطاعات يعود السبب وراء انخفاض نسبة نمو القطاعات وانكماشها أحياناً إلى ضعف تنويع واردات الإنتاج الوطني وارتفاعها في قطاع المحروقات والنفط والتي تعرف أسعارها انخفاضاً ملحوظاً على المستويين الدولي والمحلي.

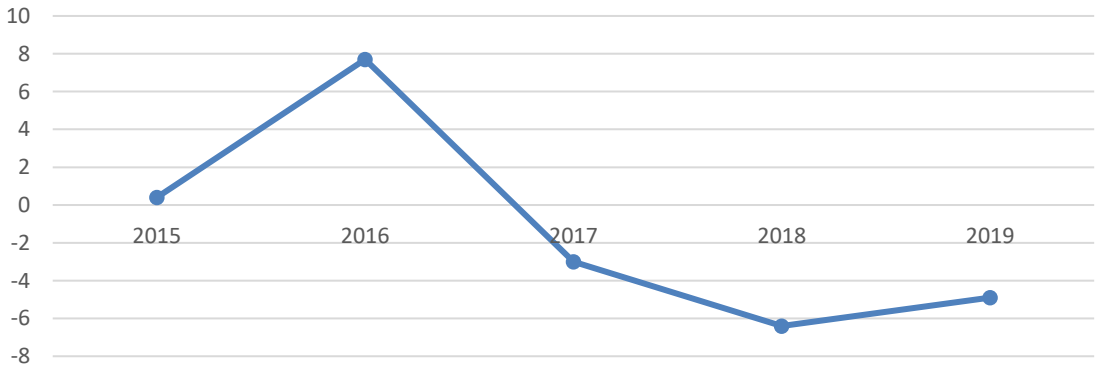
6.4. قطاع المحروقات:

الجدول (9): نسبة نمو قطاع المحروقات خلال الخماسي 2019/2015

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النمو	0,4%	7,7%	3-	6,4-	4,9-
القيمة المضافة (مليار دينار)	3134,3	3 025,6	3 608,8	4 547,8	3990,4
نسبة المساهمة من إجمالي الناتج الداخلي	18,9%	17,4%	19,3%	22,9%	19,5%

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقارير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر- بنك الجزائر-2019/2015.

الشكل 6: نمو قطاع المحروقات خلال الخماسي 2015/2019



المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (9).

بعد الانخفاض الكبير الذي عرفه نمو قطاع المحروقات خلال الخماسي السابق، ارتفعت النسبة قليلا سنة 2015 لتبلغ 0,4%، وهذا راجع إلى ضعف الطلب العالمي على المحروقات بسبب ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة وتباطئه في البلدان النامية، حيث أصبح هناك فائض في العرض ونقص في الطلب (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015) انعكس على قطاع المحروقات في الجزائر باعتباره القطاع الأكثر ديناميكية في الاقتصاد الجزائري.

ولأجل هذا الانخفاض وفي سياساتها الاقتصادية تبنت الجزائر سياسة ترشيد النفقات العمومية، حيث تم قفل حساب البرنامج بنهاية سنة 2016 وفتح حساب باسم "برنامج الاستثمارات العمومية". (شرشار، 2021)

وبسبب الاعتماد المبالغ فيه على قطاع المحروقات كمورد أساسي وبعد اتباع سياسة ترشيد النفقات فقد تمّ تجميد معظم المشاريع الكبرى المسطرة في البرنامج ابتداء من سنة 2017 وفي المقابل تم اقتراح نموذج اقتصادي جديد للنمو 2016_2030. (جمات، 2023)

في سنة 2016 ارتفعت نسبة نمو القطاع سنة إلى 7,7%، ثم انخفضت بشكل ملحوظ سنة 2017 إلى ما دون الصفر حينما بلغت نسبة -3%. ولقد تواصل انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال سنتي 2018 و2019، واستمر معها تراجع نمو المحروقات مسجلاً نمواً نسبياً قدر ب -4.9% سنة 2019. ومن المؤكد أنّ هذه الأرقام لم تنعكس سلباً على مخطط توطيد النمو الاقتصادي (2019/2015) فقط بل امتدّت آثارها إلى كامل الاقتصاد الوطني، ولعلّ أبرز دليل على ذلك لجوء الحكومة في تلك السنوات إلى التمويل غير التقليدي (الإصدار النقدي) كآلية لتغطية العجز الذي عرفته الميزانية العمومية للجزائر.

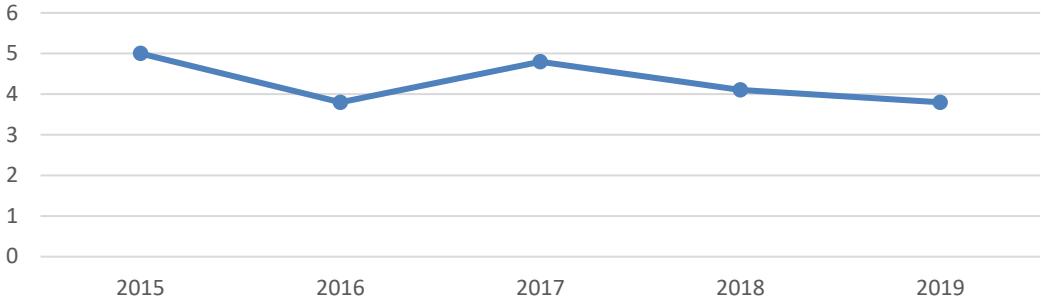
7.4. قطاع الصناعة:

الجدول (10): نمو قطاع الصناعة خلال الخماسي 2019/2015

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النمو	5%	3,8%	4,8%	4,1%	3,8%
القيمة المضافة (مليار دينار)	900,9	975,7	1 037	1 128	1165,7
نسبة المساهمة من إجمالي الناتج الداخلي	5,4%	5,6%	17%	5,6%	5,7%

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات تقارير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر- بنك الجزائر-2019/2015.

الشكل 7: نمو قطاع الصناعة خلال الخماسي 2015/2019



المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (10).

انخفضت نسبة النمو في قطاع الصناعة سنة 2015 لتصل إلى معدل 5% مقارنة بنهاية الخماسي السابق الذي اختتم بنسبة نمو لقطاع الصناعة بلغت 11,7%. واستمر انخفاض نمو الأخير سنة 2016 حين تراجع إلى نسبة 3,8% وهي النسبة التي سجلت في نهاية الخماسي سنة 2019 بعد ارتفاع طفيف في السنتين اللتين سبقتها مقارنة بسنة 2016 حيث قدرت بـ 4,8% سنة 2017 و 4,1% سنة 2018.

عموما، يمكن الحكم انطلاقا من المؤشرات الرقمية السابقة أن قطاع الصناعة لم يساهم مساهمة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي الخام الجزائري خلال الخماسي (2019/2015)، نتيجة تعتبر سلبية في ظرفية كانت الجزائر تطمح فيها إلى تنويع مصادر دخلها الوطني خارج قطاع المحروقات خاصة من قطاعي الزراعة والصناعة.

8.4. الصادرات والواردات:

تشمل الصادرات والواردات: المواد الغذائية، الطاقة، المواد الأولية، المواد نصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية ومواد أخرى

الجدول (11): قيمة الصادرات والواردات خلال الخماسي 2019/2015

السنوات	مجموع الصادرات (مليار دولار أمريكي)	الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار أمريكي)	الواردات (مليار دولار أمريكي)
2015	34,566	1,485	52,649
2016	29,311	1,393	49,437

2017	34,569	1,367	48,980
2018	41,113	2,218	48,573
2019	34,994	2,068	44,632

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات تقارير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر - بنك الجزائر - 2019/2015.

الملاحظ من خلال الجدول (11) أنّ قيمة الواردات خلال الخمس سنوات أكبر من قيمة الصادرات والتي بلغت في خمسة سنوات 244,271 مليار دولارا أمريكيا، في حين كانت قيمة الصادرات 174,553 مليار دولارا أمريكيا؛ منها 8,531 مليار دولار فقط خارج المحروقات، استثناء فقط سنة 2018 حيث ارتفعت قيمة الصادرات إلى 41,113 مليار دولار. ويفسر هذا بنقص العرض وارتفاع الطلب باستثناء قطاع المحروقات الذي عرف في السنوات الأخيرة من الحماسي ارتفاعا للعرض ونقصا للطلب كما سبق وأن أسلفنا.

5. خاتمة:

تثبت الأرقام والإحصاءات التي قدّمت في هذه الدراسة أن برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2019/2015 قد حقق نسبة نمو اقتصادي أقلّ ممّا سطر كهدف له، وقد كانت نتائجه في عمومها متقاربة مع نتائج البرنامج الخماسي الذي سبقه 2014/2010. إنّ هذا لا يعني أنّ النمو لم يتحقق فكما تقول القاعدة الاقتصادية: كلما كان هناك تزايد في عدد السكان يكون هناك نسبة نمو اقتصادي بطريقة تناسبية، لكنّ الذي يعاب على البرنامج أنّه لم يحقق نسب النمو المرجوة سواء في النشاط الاقتصادي ككلّ أو من خلال القطاعات المنتجة التي يعوّل عليها في امتصاص البطالة وإنتاج الثروة، خاصة قطاعي الفلاحة والزراعة فبالنظر للإمكانيات التي امتلكتها الجزائر في تلك الفترة كان من الممكن أن تحقّق نتائج أفضل، وهذا ما يقودنا إلى تفكيك العلاقة بين الأهداف والنتائج، لأنّ تحقيق الأهداف منوط ببرامج قويّة وجادة سواء من حيث المضمون أو التنفيذ.

إنّ التخطيط التنموي يجب أن يحوي برامج اقتصادية تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والمجتمعية للدولة، إضافة إلى دراسة جادة ومعمّقة للأهداف وتقييم النتائج بصفة دورية وشاملة سواء على المدينين القريب أو البعيد لأنّ مداها يمتدّ إلى سنوات طويلة. يكون فيها اقتراح البدائل مدروسا بدقّة لكي تكون الخطط البديلة أكثر نجاعة وتحقيقا لنتائج إضافية.

إذا كان لابد من بدائل اقتصادية حقيقية في الجزائر فهو الخروج من دائرة الاعتماد على عائدات تصدير المحروقات بالدرجة الأولى والانتقال إلى مجالات الفلاحة والصناعة والخدمات التسويقية ودعمها ومتابعة تنفيذها بطريقة جادة وفعالة وتقييمها حتى تحقق نتائج أفضل.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

تودارو ميشال، (2006)، التنمية الاقتصادية، الرياض: دار المريخ للنشر.

عجيمة محمد ، عطية ناصف إيمان ، عبد الوهاب نجا على. (أكتوبر 2008).

التنمية الاقتصادية. الاسكندرية: مطبعة البحيرة.

الأطروحات:

جمات وسيلة، 2023، تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

المقالات:

بن شرشار عزالدين، جوان 2021، تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للفترة 2010-2020، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 8 (العدد 1)، 38-60.

Callen Tim, gross domestic product: an economy's all, FMI.

https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/pdf/callen_gdp.pdf

Haller, a. (2012, 1). concepts of economic growth and development. challenges of crisis and of knowledge. economy transdisciplinarity cognition, pp. 66-71.

Bouzidi nachida, le developpement economique: evolution d'un concept, Idara, vol n° 51, pp. 47-64.

Rostow, w. w. (1959). the stages of economic growth. the economic history review, 12(1), pp. 1-16.

التقارير:

- التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010.
 - التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011.
 - التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012.
 - التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013.
 - التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014.
 - التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015.
 - التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016.
 - التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.
 - التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018.
 - التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2019.
- مخطط عمل الحكومة، الجزائر، 2014 www.mf-ctrf.gov.dz